NASS
مـــركـــز نـــون للدراســـات الاستـراتيـجيـة
Noon Association for Strategic Studies

رؤيـــة تـحليليـــة

محافظة كركوك.. بين أزمة الحاضر وأفاق المُستقبل

مركز نون

وحدة تحليل السياسات

16 اكتوبر/ تشرين الأول 2017

Noon Association
for Strategic Studies
info@nooncenter.org
www.nooncenter.org

بعيداً عن الخوض في غمار التاريخ، والتجارب العديدة التي شهدتها هذه المحافظة، والتي تداخلت فيها متغيرات كثيرة، أنتجتها ظروف كل مرحلة سياسية مر بها العراق ومتطلباتها، تعد محافظة كركوك ، نقطة الخلاف الأبرز الذي ثار بين الحكومة الأتحادية وسلطات أقليم كردستان العراق مؤخراً، ذلك أن تحرير القوات الأتحادية للموصل وتلعفر، ومن ثم الحويجة، كان قد دفع بالجميع للحديث عن مُستقبل وضع محافظة كركوك، وعائديتها، فبينما يذهب أقليم كردستان العراق الى أن كركوك جزء من الأقليم ويصر على التمسك بها، تنفي الحكومة الأتحادية ذلك، وتتطلع إلى إستعادتها للوضع السابق لمجيء ما يسمى بـ (تنظيم الدولة الإسلامية: داعش) ، والذي كانت فيه المُحافظة تابعة للحكومة الاتحادية إدارياً.

تصاعدت أجواء الأزمة منذ تاريخ رفع العلم الخاص باقليم كردستان العراق في محافظة كركوك في أذار 2017، وتصويت مجلس النواب العراقي في بغداد بعدم قانونية هذا الفعل، والتصويت على إقالة المحافظ هناك، لتأخذ الأزمة منحى أشد توتراً، لاسيما بعد الرد المقابل لمجلس محافظة كركوك بأن موضوع الأقالة من صلاحيته، تلاها التصويت على إبقاء المحافظ بمنصبه، كل هذه الأفعال و ردود الأفعال، بالإضافة ألى شمول المحافظة بأستفتاء الأقليم، شكلت بذوراً أولية للأزمة، تم تفاقمها مع الوضع الذي وصلت أليه حالياً، فبينما تتهم حكومة أقليم كردستان العراق الحكومة الأتحادية بتحشيد الألاف من القطعات العسكرية للحشد الشعبي والجيش العراقي والشرطة الأتحادية، تتهم بغداد أربيل بعسكرة كركوك، بأستقدام أعداد كبيرة من مقاتلي البيشمركة هناك، تحسباً لاندلاع أي شرارة تقود الى حرب أشد وطأة بين طرفي الأزمة.

وبينما تتعالى بعض الاصوات الداعية الى التهدئة، تظهر بعض المحاولات الخجولة نوعاً ما لأبداء الحوار المتبادل بين طرفي الأزمة، إلا أن تمسك كل طرف بشروطه لبدء مرحلة الحوار الجاد لحلحلة الأزمة، دونما أي تنازل سياسي مُتنبادل كان قد أضحى عائقاً جديداً يصعب معه الوصول الى تسوية سياسية مرضية لكلا طرفي الأزمة. فبينما تعلن حكومة أقليم كردستان العراق عن رغبتها بالحوار المدعوم بنتائج الاستفتاء، الذي أجري في 25 سبتمبر 2017، والذي حصل على نسبة تصويت بـ92% لصالح التقرير بالأنفضال عن العراق، والذي تخطت فيه نسبة المشاركة 72% من الذين يحق لهم التصويت داخل الأقليم، ترفض الحكومة الأتحادية هذا الأمر،

وتصر على أن إلغاء نتائج الأستفتاء هي النقطة الأولى لبداية أي حوار حقيقي وجاد مع كردستان العراق، إضافةً الى نقاط أخرى تعزز مكانة السلطة الأتحادية في الاقليم، كالمطالبة بسيطرتها على البوابات الحدودية "الكمارك"، والمطارات، والصادرات النفطية، ويصر السيد العبادي على أن القانون والدستور العراقي لعام 2005 يدعم موقفه في ذلك. وبالفعل قامت السلطات الأتحادية بأجراءات أعتبرها الأقليم حركة عدائية، حيث فرضت بغداد حظرا على الرحلات الجوية الدولية من وإلى الإقليم، عقب رفض الأقليم تسليم إدارة مطاري أربيل والسليمانية للحكومة الأتحادية .

والجدير بالذكر، أن أزمة كركوك هي جزء مُهم وخطير بذات الوقت، من أزمة أكثر أتساعاً بين الطرفين، ألا وهي أزمة أستفتاء انفصال الأقليم عن العراق، والذي يرفضه كل من العبادي ضمن التحالف الوطني، وكذلك التيار الصدري، مُهددين بأتخاذ حزمة من الإجراءات للحفاظ على وحدة البلاد"بحسب تصريحاتهم". وبالرغم من المساعي لخفظ التوتر وبدء حوار بين الطرفين لحل المشاكل العالقة، تجدر الإشارة الى أن السيد مسعود البارزاني سبق وأن اتفق مع السيد أسامة النجيفي و السيد إياد علاوي نائبي رئيس الجمهورية العراقي عقب اجتماع لهم بأربيل الأسبوع الماضي على بدء حوار واجتماعات بين الأطراف العراقية السياسية الرئيسية، ورفع العقوبات فورا عن الإقليم، إلا أن السيد حيدر العبادي أعلن بذات الوقت رفضه لأي وساطة قبل إلغاء نتائج استفتاء الإقليم. وطبقاً لمصادر صحفية، يذكر أيضاً أن الحكومة الأتحادية كانت قد حددت ست مطالب بشأن كركوك، وبفترة زمنية، للحيولولة دون تقدمها عسكرياً إليها، وكالأتي :

1- السيطرة على المطارات.
2- السيطرة على معسكر "كيوان".
3- السيطرة على جميع الحقول النفطية.
4- تسليم جميع مسلحي ما يسمى بـ(تنظيم الدولة الإسلامية: داعش) المعتقلين لدى الأقليم .
5- عودة الجيش العراقي إلى جميع المناطق التي كان يتمركز فيها قبل سيطرة داعش عليها.
6- إقالة محافظ كركوك من منصبه .

إقليمياً ، نلاحظ ردود متفاوتة، فبينما اعلنت إسرائيل صراحةً عن وقوفها إلى جانب أقليم كردستان العراق في مسعاه للأنفصال، وطبقاً لحسابات المصالح، لاسيما تلك الممتدة الى الزمان

الآجل، تقف كل من تركيا وإيران بشدة بوجه نتائج الأستفتاء والانفصال، وبالذات في موضوعة كركوك أيضاً، وقد أتضحت الأمور بشكل جلي، بعد جملة تهديدات صدرت عن الرئيس التركي أردوغان، كان أخطرها تهديده بغلق المنافذ مع الأقليم طبقاً لسياسة الحصار والتجويع، لاسيما فيما يتعلق بتصدير النفط، وهو ما أثار ردود فعل غير متشنجة من الأقليم، ضمن سياسة هادئة في التعامل مع الموقف التركي، كذلك حرص تركيا على أمنها القومي الذي تراه مُهدداً باعلان دولة كردية في الجنوب من حدودها، لاسيما مع تواجد ما يقارب العشرين مليون مواطن في تركيا من القومية الكردية، يدفع بها للوقوف بالضد من الأستفتاء، والنتائج المترتبة عليه. وكذا الحال بالنسبة الى إيران، التي ترفض هي الاخرى وبشدة الاستفتاء، وانطلاقاً من تضرر مصالحها المتعارضة معه، كونها تضم نسبة لا يستهان بها من مواطني القومية الكردية، وبذا نجدها تتقارب كثيراً رغم خلافاتهما ، مع تركيا، إلى درجة أن كل من العراق وتركيا وإيران قاموا بإجراء مناورات عسكرية مشتركة على الحدود، لتعطي إشارة ألى الأقليم، أن الخيار العسكري أمراً وارداً ضمن حسابات القوة في موضوعة إدارة الازمة، لا بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك، في دعوتهم لتأسيس مجلس عسكري ثلاثي، لمهام تنسيقية مشتركة، تضع أمور الأمن القومي و ربما تفادي قيام دولة كردستان في مقدمة المهام الموكلة للمجلس.

على الجانب الأوسع دولياً تقف الولايات المتحدة بموقف المعارض نوعاً ما للأستفتاء في بدايته، دون أن يعني ذلك مواقف متشنجة منها تجاهه، فهي الضامن الأكبر الذي يستند إليه طرفي الأزمة في الحيلولة دون وقوع الحرب بينهما، إذ صرح أمس البيت الأبيض الأمريكي على أن الولايات المتحدة تراقب عن كثب موضوع أزمة كركوك والتحشدات من حولها، وتسعى لأحتواء الموقف المتازم هناك، بينما ذهب وزير دفاعها جيمس ماتيس الى أبعد من ذلك، في تصريح له أمس بأن الولايات المتحدة ستقوم عبر طائرات التحالف الدولي ضد الأرهاب، بمنع أي طرف يتقدم ضد الاخر عسكرياً في محور كركوك، في إشارة من الولايات المتحدة بانها تقف بالضد من الحرب، وأنها تدعم الحوار المُتبادل لاحتواء الأزمة، ومعالجتها سياسياً. وبذات النسق يقف كل من الأتحاد الأوربي وكذلك منظمة الأمم المتحدة بالضد من أي توتر تصاعدي بين طرفي الأزمة داعيان إلى تغليب لغة التفاهم والحوار على لغة العُنف والشجار.

مستقبل أزمة كركوك :

يكاد يتفق الغالبية على أن الدستور هو الضامن لوحدة البلاد، وأن الدستور ذاته، يحدد إجراءات تفصيلية يمكن إذا ما تم الأخذ بها، السير بأتجاه حل الأزمة ما بين طرفيها. ولكن طالما أن الحكومة الاتحادية ترى أن المادة 140 من الدستور العراقي تنص على أن كركوك من المناطق المتنازع عليها، وأن المادة 143 تحدد حدود كردستان العراق الخاضعة لأدارة الأقليم قبل سبتمبر 2003، وأنه قبل هذا التاريخ لم تكن كركوك خاضعة لإدارة الاقليم، بل للسلطة العراقية أنذاك، فهذا يعني أستحالة سيطرة الاقليم عليها، وعدها جزءاً من أراضيه، بحسب تصريح الحكومة الأتحادية، وبالمقابل يتمسك الجانب الأخر من طرفي الازمة، أقليم كردستان العراق، بكردستانية كركوك، وأنه قام بالسيطرة عليها تفادياً لدخول داعش اليها، وبعدها جزئاً من اراضيه، وأنه على أستعداد للقتال من أجلها، وبذا فأن الأمور في مثل هكذا أجواء وسط تراكم الحشود تُنذر بأحتمالية تطور الموقف بأتجاه سلبي على الميدان، إلا أن تصريح وزارة الدفاع أمس بمنع التحالف الدولي أي طرف يعتدي على الأخر كان قد أعطى نوعاً من الطمأنينة للموقف، دون أن يلغي حساسيته بذات الوقت.

تماشياً مع هكذا أجواء يلعب موضوع إدارة الازمة بشكل مُنتظم، دوراً مهماً في الوصول بها الى مراحل نهائية تقود الى أحتوائها وحلحلتها بشكل تدريجي، فمن موضوع فريق الأزمة Crisis Team والاعداد له بشكل دقيق، الى موضوع وضع إستراتيجية تفاوضية قادرة على الأتيان بنتائج مرضية، الى عنصر الوقت Time Factor وأهميته في المناورة بالضغط هنا وهناك في مواقف تتطلب ذلك، كلها بالمجمل أمور تفصيلية تدعم عملية التعامل الإيجابي مع الازمة، وقدر تعلق الامر بازمة كركوك فأن أنجع الحلول للتعامل معها، هو الأستنجاد بإسترتيجية التعاون والحوار المبنية على التفاهم المشترك، كون ثمة نقاط مشتركة تجمع طرفي الأزمة.

ذلك أن التصعيد لا يخدم أي من أطراف الأزمة، أستراتيجية التعاون و الحوار المستند على التنازل المشترك أفضل وسيلة لحل الازمة، وهو ما يُسمى في أدب العلاقات الدولية بـ Win-Win Strategy، وهو ذلك الموقف التفاوضي الذي يسعى فيه كلا طرفي الأزمة إلى تحقيق

مكاسب مشتركة، على العكس من ذلك الموقف التفاوضي الذي يُسمى Win- Lose Strategy، والذي يكون فيه أحد اطراف الازمة مُنتصر والأخر خاسر بالضرورة، وهو أقرب الى التساوم منه الى التفاوض، هذا الأمر لا ينسجم مع أزمة كركوك وطرفيها، لأن كل منهما يسعى الى تحقيق نقطة تقدم إلى الأمام، وبذا فإن الأستراتيجية الأولى ،الرابح – الرابح ،هي موضوع حديث تسوية الأزمة حالياً.

احياناً قد يستخدم في موضوعة الأزمة لحسمها أدوات سلمية و/ أو أخرى غير سلمية، الأدوات السلمية واضحة ولا تقود إلى تصعيد، بل يتم التناور بها سياسياً عبر أدوات هادئة يشكل الحوار أساساً لها. أما الأدوات الأخرى الغير سلمية فهي تلجأ الى أساليب غير دبلوماسية، كالتلويح بأستخدام القوة لأنهاء الأزمة، على أن التلويح إن أقتصر على ذلك دون فعل ميداني قد يحسب لصالح عنصر الضغط في الأزمة لدفع الطرف الأخر للجلوس إلى طاولة الحوار، وقدر تعلق الأمر بموضوع أزمة كركوك، يضحى جلياً أن التصعيد لا يخدم أي من أطراف الأزمة، وأن أستراتيجية التعاون المبنية على الحوار أفضل أسلوب لحل الأزمة، في ظل تشعبها بتداخل المتغيرات المؤثرة داخلياً وأقليمياً، كما أن الوساطة والمبادرات الحسنة، تعد جزءاً أساسياً من الأدوات السلمية لحلحلة الأزمة عبر تقريب وجهات النظر وصولاً إلى نقاط تفاهم مشتركة عديدة. وهنا يلعب موضوع القيادة المُنفتحة على المرونة والتعامل الدبلوماسي دوراً كبيراً في التعامل مع الأزمة بشكل مُنفتح على معطيات الأزمة و ظروفها، كما يعد توظيف عنصر الزمن أمر مهم جداً في إدارة الأزمة، كون فسحة الوقت تساعد صناع القرار بالتفكير السليم بالبدائل الموضوعية والواقعية، على العكس تماماً عند ضغط عامل ضيق الوقت، والنتائج السلبية التي قد تترتب على مخرجات التفكير بضيق الوقت.

من كل ما تقدم، يضحى واضحاً، أن الأزمة تحل بالتنازل المشترك، المُفضي الى التقدم بأتجاه خطوات أخرى أكثر تقارباً وأنسجاماً مع المواقف المُستجدة، كونها مُتأسسة على استراتيجية التعاون المبنية على الحوار المتبادل والتنازل المشترك ، وهي افضل حل للأزمة ،لاسيما وان المشتركات كثيرة. وكما مر ذكره، احيانا في موضوع أدارة الأزمة يلعب التلويح بالقوة دورا كبيرا في دفع الأطراف للجلوس الى طاولة الحوار، على ان لا يعني ذلك الاستخدام

الفعلي لها..لأن أستخدام القوة يعني الانتقال من حالة إدارة الأزمة الى حالة تهجير الأزمة لصالح الحرب ، عندها يصعب الحديث عن أطراف رابحة عندما يتم الركون الى الأدوات الغير سلمية.

وأنسجاماً مع ما تقدم، يقع على عاتق أطراف الأزمة تأسيس أرضية مُشتركة للحوار البنَاء، تمهيداً لتطويق الأزمة واحتوائها، خشية أن ينبلق الموقف لمجالات أوسع يصعب معها السيطرة عليها، ومحو ما قد يترتب عليها من أثار سلبية تنعكس على جميع الأطراف داخليا وربما اقليمياً أيضاً، لتنتقل المحافظة بعدها، وطبقاً لأستراتيجية الحوار والتعاون المشترك، إلى أحدى السيناريوهات المحتملة، أما إدارة مشتركة لها من قبل اقليم كردستان العراق والسلطة الأتحادية، أو ترتيب وضع خاص بكركوك كان يكون أشبه بحكم أقليم خاص بذاته ضمن الدولة الأتحادية، أو أي وضع أخر يتم الأتفاق عليه ما بين سلطة الأقليم والسلطات الأتحادية بالتراضي، وربما بُجهد أُممي الى حدٍ ما، وضمن متغيرات الوضع الداخلي والأقليمي والدولي.